الأمير مولاي هشام يكتب عن تبني بوش لخطة شارون

لم يعد بإمكان أمريكا أن تدعي أنها وسيط عادل

يرى الأمير مولاي هشام أن الولايات المتحدة الأمريكية بوقوفها إلى جانب إسرائيل، بعد تبني بوش الابن لخطة شارون بشأن الأراضي الفلسطينية، تكون قد خرقت القانون الدولي بشكل تام، وجعلت الاحتلال الجائر وغير المشروع للأراضي الفلسطينية أمرا واقعا ودائما. ويخلص، في هذا المقال، إلى أنه بتبنيها صراحة لهذا الموقف، لم يعد بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعي أنها "وسيط عادل" في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

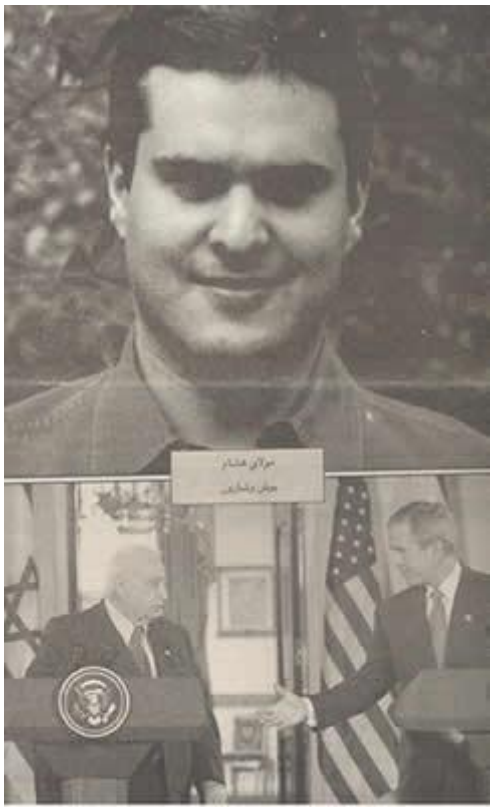

بقبولها قيام إسرائيل بضم مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية، تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد استثنت الدولة العبرية من مبدأ ساري المفعول في القانون الدولي، وهو المبدأ القاضي بعدم إمكانية توسيع الدول لأراضيها بواسطة الغزو العسكري. وهو المبدأ ذاته الذي أثاره جورج بوش الابن لإعلان الحرب على العراق سنة 1991. والولايات المتحدة، وهي تتفق مع "الجدار الأمني" السيئ الذكر، تكون قد أعطت لإسرائيل حرية التصرف فيما يخص تعديل الخط الحدودي بالقوة، ودون استشارة المالكين الشرعيين للأراضي المغتصبة. ثم إن الولايات المتحدة، بإبعادها حق الفلسطينيين في العودة، تكون قد رخصت لإسرائيل بنسخ الحق الأساسي للاجئين في العودة إلى أراضيهم. وموقف الولايات المتحدة هذا يتعارض مع المبادئ التي من أجلها قادت تحالفا دوليا تحت إشراف حلف الشمال الأطلسي في حربه الأولى في يوغسلافيا (سابقا)، وذلك من أجل المحافظة على

حقوق الأقلية الإثنية الألبانية داخل كوسوفو. واليوم، فإن أمريكا تقر بأن ما يصدق على صربيا لا يصدق بالضرورة على إسرائيل.

إن الانسحاب المحتمل لشارون من قطاع غزة لن يكون كليا، ذلك أنه تحت الشروط التي تصونها وتضمنها الولايات المتحدة، سوف تحافظ إسرائيل على مراقبة جميع الحدود والموانئ والمطارات. إضافة إلى ذلك، بإمكانها الحفاظ على القوات العسكرية داخل الطريق التي يطلق عليها "فيلاديلفيا"، وتحافظ لنفسها، كذلك، على حق استعمال القوة كوسيلة وقائية.

وخلاصة القول، إن الرسالة الموجهة إلى الفلسطينيين هي نوع من الدكتاتورية تدفعهم إلى قبول اغتصاب أراضيهم والتوقيع على بياض لتحقيق مشروع "إسرائيل الكبرى". لقد تحمل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كل شيء لغزو واحتلال الأراضي الفلسطينية من طرف إسرائيل. وهناك أصوات أكثر اعتدالا تمثل السياسة الخارجية الأمريكية تردد أن الأمر، في الحقيقة، لا يتعلق البتة بمقاربة جديدة: فتسوية الحدود، والحق في العودة، هما جزء لا يتجزأ من المفاوضات بين الطرفين، هذا في الوقت الذي لم يعبر فيه الرئيس بوش سوى على ما ينتظره بواقعية. وفي الحقيقة، فإنه باستثناء القضية المرتبطة بالجدار العازل، فإن هذه القضايا كانت دائما موضوع مفاوضات مع الفلسطينيين. لكن الإدارة الأمريكية، اليوم، لا تكترث بالطرف الفلسطيني. فالإقرار بأن تسوية هذه القضايا يجب أن تتم عبر مفاوضات مباشرة بين الطرفين، يجعل محاولة بوش تقديم الشروط الإسرائيلية إلى الفلسطينيين كواقع قائم أكثر فضائحية. ومن شأن ذلك أن يساعد شارون على تفادي كل محاولات التفاوض المباشرة.

وهكذا، فإن المظهر الذي يصدم أكثر في هذه القضية هو الطريقة التي تنكرت بها الولايات المتحدة للمبدأ الذي ما فتئت ترده بإطناب وتفخيم، والقاضي بأنه لا يمكن إيجاد حل لهذا الصراع إلا عن طريق المفاوضات.

والحال أنه بهدف تقويض الجهود المبذولة، على غرار مبادرة جنيف، كشفت رسالة بوش إلى شارون عن نية الولايات المتحدة في إقبار كل الطرق والوسائل الكفيلة بحل المشكل خارج إطار "خريطة الطريق". يقول بوش: "سوف تبذل الولايات المتحدة كل جهودها لتمنع أيا كان من فرض أي مخطط أخر". يتعلق الأمر بنموذج أصلي لانحراف الإمبراطورية التي يزخر تاريخها بأمثلة مشابهة. غير أن هذا الإعلان ينكر كون اتفاق بوش - شارون ذاته يناقض خريطة الطريق من خلال استبعاد باقي أعضاء اللجنة الرباعية التي أشرفت عليه.

فكل محاولة لاعتبار هذا المذهب الأمريكي الجديد ليس راديكاليا أو ذا طابع أحادي الجانب، هي محاولة لا جدوى منها ولا طائل من ورائها. فالمشكل لا يكمن في معرفة ما إذا كان ما قدمه الإسرائيليون والفلسطينيون خلال مفاوضاتهما السابقة لم يعد داخلا في جدول أعمال.

المسألة تكمن في ما إذا كان الموقف العلني للولايات المتحدة في علاقة بهذه المفاوضات قد تبدل. الملاحظة الوحيدة في الواقع، هي أن موقف واشنطن قد تغير بالفعل. ومن البديهي أن الولايات المتحدة تقيم "علاقة خاصة" مع إسرائيل. كما تحرص على المصالح الإسرائيلية، وتعارض بواسطة حق النقض (الفيتو) كل القرارات المنتقدة الصادرة عن الأمم المتحدة. لقد كانت الولايات المتحدة تحرص على الحفاظ على موقف رسمي محايد إزاء المبادرات الموجودة. ولكن بهذه الطريقة أصبحت الولايات المتحدة تتبنى، للمرة الأولى، موقفا دبلوماسيا علنيا يقف صراحة إلى جانب إسرائيل، في خرق تام للقانون الدولي. وهو موقف يجعل الاحتلال الجائر وغير المشروع للأراضي الفلسطينية أمرا واقعا ودائما. ومن ثم، فأمريكا تنحاز علانية إلى المنطق الالحاقي الذي يعتمده شارون منذ القديم، ويسعى إلى فرضه على مسلسل السلام المرفوض دائما من طرفه. وبناء على هذا، لا يمكن للولايات المتحدة أن تدعي أنها "وسيط عادل" في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ورغم محاولة بعض المحللين، في العالم العربي أو في الغرب، التقليل من حجم هذا الواقع، وجعل التقارب بين شارون وبوش شيئا مقبولا، فإن شارون واضح فيما حصل عليه: "يعرفون أكثر من أغلب الإسرائيليين أهمية الرسالة (رسالة بوش)، وسبق أن قلت بأننا سوف نوجه إليهم ضربة قاتلة، وقد وجهنا إليهم هذه الضربة القاتلة".

من الواجب الاعتراف بأن مثل هذا الانسجام القوي الأمريكي الإسرائيلي حول هذه القضايا يعيد النظر في "مسلسل السلام" التقليدي. ينبغي على الحركة الفلسطينية الآن أن تنتبه إلى أنها لا يمكن أن تنصف لا من طرف الإرادة الصادقة التي تدعيها أمريكا، ولا من طرف التضامن الذي تدعيه كذلك الدول العربية. فمن الممكن أن يكون عصر حل الدولتين قد ولى، كما يوحي بذلك مفكرون فلسطينيون أمثال عمر البرغوثى وإدوارد سعيد، أو بعض الإسرائيليين أمثال أبراهام بورغ.

"إن الوقائع الميدانية" قد تكون في صالح قيام دولة وطنية ثنائية، موحدة، يتمتع فيها كل المواطنين بنفس الحقوق. هذا البديل "ما بعد الصهيوني"، يمكن أن يكون نسخة متجددة للبرنامج القديم لمنظمة التحرير الفلسطينية الداعي إلى قيام دولة ديمقراطية، موحدة. إنه الكابوس الأخير بالنسبة للصهاينة المتشددين من طينة شارون. وفي هذا الاتجاه بالضبط، يسير النجاح النسبي للقادة الإسرائيليين، أي اتجاه ضرب كل حل معقول بين البلدين.

إن الجواب الوحيد لشارون على مثل هذا السيناريو يمكن أن يكون هو العودة إلى أشكال "التهجير" والتطهير العرقي. وهو الحل لذي لجأ إليه مسبقا ودعا إليه أعضاء من ديوانه باعتباره ردا على "التهديد الديمغرافي". ومن المرجح أن يكون من باب التحضير لمثل هذا الاحتمال أن يبذل شارون جهودا جبارة منذ حوالي ثلاث سنوات من أجل فرض آرائه على واشنطن. وقد استهل ذلك بجهله التوصيات القوية لبوش، الداعية إلى الانسحاب من المدن الفلسطينية المستعمرة. كما تسبب جيشه في مقتل شابة أمريكية تعمل ضمن إحدى المنظمات غير الحكومية دون أن يحرك البيت الأبيض ساكنا. وبعد أن أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل من أجل تدنيس المبادئ الدولية المقدسة، ها هي الولايات المتحدة تبرهن على سياستها الرامية إلى قتل واغتيال السياسيين بصورة مستهدفة، أمثال الشيخ ياسين وعبد العزيز الرنتيسي. لقد رهن بوش الولايات المتحدة داخل وضع لم يعد يسمح لها بالموافقة القبلية على هذا الفعل الإسرائيلي أو ذاك. وبالتالي لم يعد بإمكان واشنطن أن تعود إلى الوراء وتتهم هذه الممارسات. لقد نجح شارون في إعطائه سياسة جاهزة وليس سياسة اختيارية. من يظن أن شارون سوف ينتظر الموافقة من أجل تطبيق سياسته الاستعمارية التوسعية؟ ومن يشك لحظة في كون الأمريكيين لن يرضخوا من جديد لكل قراراته؟ يبدو أن شارون قد فهم بأن لا شيء، في الواقع، يمكن أن يرفض له.

هشام بن عبد الله العلوي